١٢٠ عاملاً، وان الشركة أعطت اجازة مفتوحة لـ ٦٠ بالمئة من موظفيها؛ أمّا الباقون، فان الشركة تنوي خصم ٣٠ ـ ٥٠ بالمئة من رواتبهم، حسب ظرف كل منهم[١٣].

وقال صاحب «الفندق الوطني» في القدس، فؤاد ابو الحج، انه يفكر جدياً في اغلاق الفندق، لأن السياحة لهذا الموسم قد انعدمت، وخاصة بعدما اعلنت اسرائيل عن توزيع الاقنعة الواقية، حيث انخفض العمل بمقدار ٩٠ بالمئة عمّا كان سائداً قبل ذلك. وسأل ابو الحج عن امكانية دفع الرواتب لخمسين عاملاً، والبالغة ٢٨ الف دولار لشهر واحد، اضافة الى المصاريف الاخرى البالغة ٢٧ الف دولار لشهر؟[١٤].

أمّا رئيس جمعية الفنادق العربية، مروان العمد، التي تمثل ٤٣ فندقاً في القدس وبيت لحم، فقال: «ان هذه أسوأ من الازمة التي مرت بها الفنادق خلال حرب لبنان العام ١٩٨٢ واواخر العام ١٩٨٧، وان الوضع غير واضح بالنسبة الى الشهور القادمة، وهناك تخوّف من قيام شركات السياحة بالغاء هذه المنطقة كلياً من برامجها السياحية للموسم القادم»[١٥]. واضاف ان الاحداث التي شهدتها مدينة القدس ساعدت في توقف الحركة السياحية، مشيراً الى ان الفنادق العربية تواجه ازمة مالية شديدة، بحيث توقف معظمها عن دفع رواتب العاملين، واضطر عدد كبير من العاملين الى الخروج والبحث عن مصادر عمل اخرى[١٦].

ان تدهور السياحة في الاراضي المحتلة قد اصاب، باضرار بالغة، الصناعات السياحية، مثل صناعة الخزف والصدف وخشب الزيتون التي تشتهر بها منطقتا بيت لحم والخليل. وعلّق على هذا الوضع القاتم رئيس جمعية الاراضي المقدسة لصناعة الصدف وخشب الزيتون في منطقة بيت لحم، يونان قمصية، بـ «انه اذا استمرت ازمة الخليج لفترة زمنية طويلة، وفي ظل عدم وجود سوق بديلة لتصدير البضائع، فان ذلك سيؤدي الى اختفاء صناعة خشب الزيتون والصدف، وخروج عمال هذه الصناعة للعمل داخل اسرائيل». وقد بيّن ان نسبة الانخفاض في المبيعات، منذ بداية ازمة الخليج وحتى الآن، بلغت حوالى ٩٠ بالمئة[١٧].

منظمة التحرير الفلسطينية

لقد جبت منظمة التحرير الفلسطينية ضرائب بنسبة تتراوح ما بين ٥ ـ ٧,٥ بالمائة من مئات آلاف الفلسطينيين في دول الخليج، والدول الاخرى. وكانت هذه الدول تنقل هذه الضرائب، التي تشكل مبالغ كبيرة، الى الصندوق القومي في منظمة التحرير الفلسطينية. أمّا الآن، فبعد ازمة الخليج، فان هذه الضرائب لا تقتطع. والاسوأ من ذلك بالنسبة الى م.ت.ف. هو انه منذ أيلول (سبتمبر) توقفت دول الخليج عن تحويل الاموال من الضرائب المفروضة على الفلسطينيين الى م.ت.ف. حتى للذين ما زالوا يعملون هناك. اضافة الى ذلك، فان المخصّصات التي كانت تتبرع بها دول الخليج توقفت. فقد كانت السعودية تدفع ٧٥ مليون دولار سنوياً، والامارات ٢٥ مليوناً الى م.ت.ف. كما كانت تنقل سنوياً ٢٥ مليون دولار الى المناطق المحتلة بشكل مباشر؛ وتوقف ذلك نتيجة الأزمة[١٨].

أمّا بالنسبة الى حكومة الكويت، فقد قدّمت مساعدات الى الانتفاضة بقيمة ٨٠ مليون دولار، تلقت م.ت.ف. منها ٢٧ مليون دولار فقط، وذهبت البقية الى جهات غير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، لا سيما حركة «حماس»، حيث ان حركة «حماس» تلقّت من الكويت ما يعادل ثلثي المساعدات الكويتية للانتفاضة[١٩].

ان تقليص الدعم الى منظمة التحرير الفلسطينية سيترك آثاراً سلبية في دعم الانتفاضة